مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 15، العدد 60-61 (شتاء 2004)، ص 25

مقالات

بلال الحسن*

عرفات قبل مدريد:
القوانين التي حكمت
مسيرته السياسية

ثمة ثلاثة مستويات لقراءة مسيرة الرئيس ياسر عرفات السياسية: مستوى قراءة مسيرته كشخص، ومستوى قراءة مسيرته كمسؤول في حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وأخيراً مستوى قراءة مسيرته كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة سياسية للشعب الفلسطيني في النصف الثاني من القرن العشرين. لكن هذه المستويات الثلاثة توحدت حتى أصبحت مسيرة متناغمة. فقد استطاع ياسر عرفات أن يبرز كشخص أول في كل المهمات التي تولاها، وبقي شخصاً أول حتى حين أنكر عليه زملاؤه ذلك، فاعتبروه ناطقاً رسمياً باسم حركة "فتح" (1968) كي يتجنبوا تسميته رئيساً أو أميناً عاماً لتنظيمه. وانتزع موقع الرجل الأول داخل حركة "فتح" من خلال أسلوبه في العمل، فهو مسؤول عسكري، وهو مسؤول مالي، وهو رجل إعلام، وهو رجل اتصالات وعلاقات ومفاوضات. ثم ما لبث أن أصبح رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية من دون أن يتخلى عن أي موقع سابق له، فأضاف مواقعه السابقة إلى موقعه الجديد، وصنع من الكل مزيجاً واحداً، هو الذي نطلق عليه الآن بعد رحيله، أسلوبه الخاص في العمل والقيادة؛ هذا الأسلوب الذي تعرض لحملات نقد قاسية، من دون أن يتأثر الرجل بتلك الحملات، ومن دون أن يفكر لحظة واحدة في ضرورة تغيير أسلوبه في إدارة الأمور. وحين اتخذت حركة "فتح" في منتصف السبعينيات قراراً باعتبار قرارات المجلس الوطني الفلسطيني قرارات تعبر عنها، وملزمة لها، وأنها امتداد لقراراتها الحركية، إنما كانت تعبر بذلك عن هذا الاندماج الثلاثي بين عرفات، و"فتح"، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو اندماج سيؤثر بشكل عميق في المسيرة السياسية للشعب الفلسطيني، ويضعها، على عكس ما هو شائع، في إطار مسيرة النظام السياسي العربي، مع استمرار بروز ظاهرتين متلازمتين: تناقضات أو تعارضات مع النظام العربي متاحة لكل طرف فيه، والحرص على نشوء نشاط فلسطيني مستقل لكنه يعمل بشكل متواز مع النشاط العربي، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية، أو القرار الفلسطيني المستقل.

(*) صحافي فلسطيني مقيم بباريس.

الشخص

يشكل ياسر عرفات ظاهرة خاصة داخل حركة "فتح"، كما أن نشوء الحركة يشكل ظاهرة خاصة داخل العمل الوطني الفلسطيني الذي ساد بعد النكبة (1948) وتواصل حتى هزيمة حزيران/يونيو 1967.

حين ندقق في الإرهاصات الأولى لتكوين حركة "فتح"، من غزة إلى القاهرة إلى الكويت إلى دمشق، وهي فترة 1955 – 1965، نجد مجموعة متساوية من الشباب الذين احتلوا جميعاً، فيما بعد، مواقع قيادية أولى، لكننا نجد بينهم شخصية تكاد تكون مركزية هي شخصية الشاب ياسر عرفات. فهو الذي يستقبل الشباب القادمين من غزة إلى القاهرة ويستقطبهم (خليل الوزير، صلاح خلف، سليم الزعنون، وغيرهم)، وهو الذي يوحّد جهودهم لخوض انتخابات رابطة طلاب فلسطين والسيطرة عليها، ويصبح هو رئيساً لها، وهو الذي يلجأ إليه صلاح خلف هارباً من الشرطة المصرية التي تريد اعتقاله لتزعمه أعمال شغب ضد مكاتب للجامعة العربية، فيستضيفه، ثم يقنعه بتسليم نفسه للشرطة، ويقبل صلاح خلف هذا التوجيه وينفذه.[1] وفي الكويت يحرص ياسر عرفات وزملاؤه القادمون من القاهرة على توسيع دائرة اتصالاتهم بالكفاءات الفلسطينية الموجودة هناك، حيث يبدأ وضع اللِبَنْ الأولى، الفكرية والتنظيمية لتأسيس حركة "فتح" رسمياً، ويتولى بعض هؤلاء صوغ الأفكار وأشكال العمل التنظيمي من أجل إطلاق ثورة مسلحة، لكنهم يشكون في الوقت نفسه من أن ياسر عرفات ليس عنصراً منضبطاً، فهو يقوم بنشاطات منفردة كثيرة، ويسافر إلى السعودية وغيرها من دول الخليج من دون أن يكونوا مطلعين بالكامل على نشاطاته، وهو يقبل منهم إنجازاتهم على صعيد الفكر والتنظيم، كما يقبل منهم انتقاداتهم لأسلوب عمله، ليتكشف فيما بعد، استنتاجاً، أن الرجل يعتبر نفسه صاحب المشروع الثوري، وهو يقبل الآخرين ما داموا في خدمة المشروع، ولا يتوانى أن يختلف معهم إذا ما شعر بأنهم يريدون انتزاع المشروع منه. وحين يتم انتقال بعض أعضاء القيادة إلى دمشق (1963 – 1965)، وينشأ تيار يرى أن الأوضاع أصبحت مناسبة لإطلاق العمل المسلح، في مقابل تيار يرى أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الإعداد، ينفرد ياسر عرفات بإطلاق الرصاصة الأولى، ويحاكم عرفات تنظيمياً، ويتقرر تجميده وحجب المال عنه. إن ما يحرك هذه النزعة لدى عرفات الشاب هو قناعته بأن البناء (بناء التنظيم) إنما يتم من خلال العمل والمبادرة أكثر مما يتم من خلال التوجيه والإعداد والتثقيف. وستلازم هذه النزعة إلى الفعل، وفرض التوجهات من خلال الفعل، ياسر عرفات طوال حياته، وستكون أحد المنابع السياسية لاتهامه بالتفرد أو بالديكتاتورية،

(1) راجع كتاب صلاح خلف، "فلسطيني بلا هوية"/لقاءات مع الكاتب الفرنسي: إريك رولو، نقلها إلى العربية نصير مروة (الكويت: شركة كاظمة، 1979).

وخصوصاً حين تقترن بنزعة شخصية لا تهتم كثيراً بالتنظير دفاعاً عن وجهة نظره.

الحركة

شكلت حركة "فتح" بدورها ظاهرة خاصة داخل العمل الوطني الفلسطيني. ففي الأعوام العشرة الأولى التي تلت النكبة الفلسطينية، كان السائد في المنطقة العربية سياسياً هو التوجه نحو تحقيق الوحدة العربية، وطغيان مفهوم الأمة الواحدة على برامج عمل الأحزاب السياسية. وشكلت قضية فلسطين داخل هذا الإطار قضية قومية بامتياز، فقد قاتل العرب كدول وكمتطوعين (جيش الإنقاذ) الحركة الصهيونية لحظة إعلان انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. واعتبر العرب، دولاً وأحزاباً وتيارات جماهيرية، أن إسرائيل تشكل خطراً على الأمن القومي العربي بصورة عامة، وخطراً مماثلاً على كل نظام عربي بصورة خاصة. وساد فهم للحركة الصهيونية يعتبرها بحق حركة توسعية لا بد من أن تطمع بأراضي الدول العربية المجاورة لها. وتولدت من هذا كله قناعة بأن مواجهة دولة إسرائيل بعد أن قامت، هي مهمة عربية قومية لا مهمة فلسطينية فقط. وشاركت النخبة الفلسطينية في هذه القناعة العربية السائدة، وترجمت قناعتها بالانضمام إلى عضوية الأحزاب العربية القائمة: الحزب السوري القومي؛ جماعة الإخوان المسلمين؛ حزب البعث العربي الاشتراكي؛ حركة القوميين العرب. وكان الانضمام إلى هذه الأحزاب ينطوي في داخله على عملية نقدية ثورية ضد أنظمة الحكم العربية التي اعتبرت مسؤولة عن هزيمة 1948، مع دعوات علنية إلى تغييرها وبناء أنظمة عربية جديدة وقوية، تزداد قوتها حين تتحد بعضها مع بعض لتشكل دولة عربية قوية موحدة تواجه دولة إسرائيل، وتستعيد منها أرض فلسطين. وقد أدت ثورة مصر سنة 1952، بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، دوراً بارزاً في إعطاء الزخم لهذا التوجه الفكري العام، أولاً باعتبار مصر أكبر قوة عربية فاعلة، وثانياً لأن قيام الثورة فيها اعتبر رداً على التقصير الذي كان لحكومتها في توفير الدعم اللازم لجيشها في الميدان (قضية الأسلحة الفاسدة). وحين قام العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 رداً على تأميم قناة السويس، برز دليل مادي يؤكد صحة التحليل السياسي السائد، فإسرائيل عدوة للأنظمة العربية (مصر) لا للفلسطينيين فقط، وإسرائيل شريكة للدول الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا) في منع الدول العربية من السيطرة على مقدراتها الأساسية (قناة السويس). وكان سبق ذلك كله إقدام الولايات المتحدة الأميركية، بدءاً من سنة 1952، على طرح مشاريع اقتسام مياه المنطقة بين العرب وإسرائيل (مشروع جونستون). وفي ظل هذا الطرح أقدمت إسرائيل على الانفراد بتحويل مياه نهر الأردن إلى أراضيها. وأكدت هذه السياسة كون إسرائيل خطراً يتهدد العرب جميعاً من خلال الطمع بثرواتهم الأساسية التي تمكنهم من العيش، إضافة إلى

أفكار أساسية أُخرى رأت أن القوى الاستعمارية أنشأت إسرائيل من أجل فصل المشرق العربي عن مغربه، ومن أجل منع قيام الوحدة العربية، ومن أجل أن تكون حارساً استراتيجياً لآبار النفط. وحين قامت الوحدة بين مصر وسورية سنة 1958، اعتبرها كثير من السياسيين أنها بداية التجسيد الفعلي لأفكار التغيير المطروحة، ولقيت من هذا المنطلق تأييداً شعبياً عربياً كاسحاً، وبدأ التطلع إلى دورها المنشود في تحرير فلسطين.

في قلب هذا المناخ العربي السائد والمسيطر، نشأت حركة "فتح" بصورة سرية بدءاً من سنة 1958، وهي سنة قيام الوحدة بين مصر وسورية، وطرحت عبر نشرة "فلسطيننا" دعوتها إلى إنشاء عمل فلسطيني مستقل عن كل عمل حزبي عربي، يعتمد أسلوب حرب التحرير الشعبية (حرب العصابات) وسيلة لتحرير فلسطين. وصاغت حركة "فتح" فيما بعد هذا المنهج من خلال ترويج شعار "حركة فلسطينية الوجه عربية القلب". كان هذا الطرح في حينه صادماً ومتناقضاً مع كل ما هو سائد لدى الأحزاب ولدى شباب النخبة ولدى الجماهير، وما كان ينطبق على وضع الشارع العربي كان ينطبق على وضع الشارع الفلسطيني بصورة خاصة، ولهذا فإن بدايات حركة "فتح" لم تشهد إقبالاً فلسطينياً على العضوية فيها، وبقيت مجرد وجهة نظر فلسطينية خارجة على المألوف، ويتم انتقادها علناً بأنها حركة إقليمية، مناقضة للناصرية التي كانت في تلك الفترة موازية لمفهوم العمل القومي العربي الموحد.

لكن تطورات عربية طرأت أحدثت تغييراً في وجدان الناس، وخصوصاً في وجدان النخبة الفلسطينية. وقد كانت ثورة الجزائر التي انطلقت سنة 1954 أبرز هذه التطورات، إذ كانت تقدم لأنصار حركة "فتح" النموذج الذي يتطلعون إليه ويتوقون إلى تكراره في مواجهة إسرائيل، أي ثورة وطنية مستقلة يدعمها العرب جميعاً. ثم طرأ تطور آخر سلبي تمثل في انفكاك وحدة سورية ومصر سنة 1961، وشكل هذا الانفكاك صدمة عنيفة في أوساط النخبة الفلسطينية، عبر عن نفسه بنشوء تلقائي للعشرات من التنظيمات الفلسطينية التي تعمل سراً (لبنان، سورية، الأردن، غزة، إلخ) لقيام عمل فلسطيني مستقل يتجه للتحرير، رداً على فشل أمل دولة الوحدة، وتجربة دولة الوحدة. ولم يكن كثير من الحركات السرية الناشئة يملك رؤى واضحة، لكنه كان يعبر عن مناخ نفسي جديد لم يكن قائماً عندما أعلنت "فتح" عن نفسها ومنهجها. وقد شكل هذا المناخ النفسي الجديد دعماً لتوجهات حركة "فتح"، لكنه أوجد في الوقت نفسه منافسين أقوياء لها، مثل جبهة تحرير فلسطين بقيادة أحمد جبريل في دمشق، والفرع الفلسطيني في حركة القوميين العرب الذي كان واسع الانتشار في الأوساط الفلسطينية في الأردن (بما في ذلك الضفة الغربية) وسورية ولبنان وقطاع غزة. وكان على حركة "فتح" أن تقاتل من أجل تثبيت نفسها كتنظيم فاعل أو كتنظيم أول، وهي مهمة لم تكن

سـهلة آنذاك، لكن الحركة أدركت مدى التغيرات الجارية، وبدأت تجري اتصـالات بالتنظيمات السـرية القائمة تدعوها إلى التوحد معها، ونجحت في ذلك حيناً وفشـلت أحياناً.

بداية مضادة

لكن الأحداث لا تتوقف، وهي تفرض قانونها على الجميع. ففي هذه المرحلة بدأت إسـرائيل تنفيذ مشـروعها لتحويل مياه نهر الأردن. ورد العرب بالدعوة إلى قمة عربية أولى (1963)، أسـفرت عن ثلاثة قرارات ذات طبيعة اسـتراتيجية كان من شـأنها أن تحشر حركة "فتح" في الزاوية. وكانت هذه القرارات كما يلي:

(1) وضـع خطة عربية لتحويل (روافد) نهر الأردن، بما يفقد المشروع الإسـرائيلي جدواه الاقتصادية، واشترك الجميع في تمويل هذه الخطة.

(2) إنشـاء القيادة العربية الموحدة المكلفة توفير القوة العسـكرية العربية اللازمة لحماية العمل العربي في تحويل الروافد، وهو قرار ينطوي ضـمناً على الاسـتعداد للحرب. وقد أسندت هذه القيادة إلى مصر، وإلى الفريق علي علي عامر بالذات.

(3) تكليف أحمد الشقيري، ممثل فلسطين في الجامعة العربية، دراسة، ثم إنشاء، منظمة التحرير الفلسطينية، لتصبح الممثلة رسمياً للفلسطينيين.

كان هذا المنهج في العمل العربي المشترك يتصـادم مع رؤية "فتح"، ويضـع أمام منهجها قوى أكبر منها كثيراً، واصطدمت حين قامت بعملياتها الأولى (1/1/1965) بموقف عربي رسـمي يقضـي بوقف هذا النوع من العمل ولجمه (تعميم رسـمي من الفريق علي علي عامر وزع على الحكومات العربية المعنية). وكانت حركة "فتح" في المقابل، وباعتبارها حركة لاجئين تعمل خارج الأرض لاسـتعادة الوطن، بحاجة إلى دولة عربية تقبل منهجها، وتقبل أن تكون قاعدة انطلاق لها، وتقبل أن تتحمل مسـؤولية ذلك. وكان على الحركة أيضـاً أن تسـارع في العمل قبل أن ينجح أحمد الشقيري في بلورة شخصية منظمة التحرير الفلسطينية، فتصبح المنظمة بذلك عائقاً كبيراً أمام حركة "فتح" بعد أن تحصـل على دعم الحكومات العربية واعترافها. وكان هذا كله يعني أن على الحركة أن تعمل ضد "النظام العربي"، وضد مؤسساته، وضد توجهاته السياسية والعسكرية. وقد وجدت ضالتها في النظام السوري الجديد، وذلك بعد استيلاء حزب البعث على السلطة سنة 1963. وكان النظام يتميز آنذاك، بصورة عامة، بنزعة ثورية تتطلع إلى قيادة السـلطة بمنطق الثورة لا بمنطق الدولة. كما كان النظام يتميز بنزعة سياسية معارضة لمصر، ومعارضة لمنطق الاستعداد لمواجهة إسـرائيل بقوة عسـكرية نظامية، داعياً إلى حرب التحرير الشـعبية. وعلى قاعدة هذه المواقف وقع انجذاب متبادل بين حركة "فتح" وذلك النوع من النظام البعثي، ووجدت

الحركة في دمشق، ولقيت من المسؤولين الدعم الذي كانت تتطلع إليه، وهو دعم لم تكن قادرة على الحصول عليه من أي نظام عربي آخر. وفي ظل هذا التعاون بين "فتح" وسورية بادرت الحركة إلى إطلاق الرصاصة الأولى، وكان ياسر عرفات محرك هذا الحدث وبطله الرئيسي، بينما كان أحمد الشقيري منهمكاً في إعداد البنية السياسية لمنظمة التحرير، وفي تكوين جيش التحرير الفلسطيني، وفي افتتاح مكاتب للمنظمة لدى الدول التي تقبل الاعتراف بها.

ونشأت هنا علناً، ولأول مرة، مواجهة فكرية فلسطينية بين تيارين: تيار فلسطيني يدعو إلى العمل المسلح ضد إسرائيل، بالتنسيق والتعاون مع الخطة العربية الرسمية (حركة القوميين العرب، جبهة تحرير فلسطين)، معتبراً ما هو غير ذلك عملية توريط للجيوش العربية في حرب مع إسرائيل قبل أوانها، وتيار آخر (حركة "فتح") يعلن صراحة عدم ثقته بالأنظمة العربية، داعياً إلى عمل فلسطيني مسلح مستقل، يكون الفلسطينيون فيه القوة الضاربة، بينما تتولى الدول العربية الدفاع عن حدودها في وجه الحملات الإسرائيلية المنتظرة. وشاعت في تلك الفترة شعارات "التوريط"، وشعارات "فوق الصفر وتحت التوريط"، في أدبيات الحوار الفلسطيني عبر "ملحق فلسطين" الذي كانت تصدره جريدة "المحرر" اللبنانية، وتشرف على سياسته حركة القوميين العرب (غسان كنفاني)، التي كانت تقيم في تلك الفترة علاقة تحالف وثيقة مع نظام الرئيس جمال عبد الناصر.

نشأت مع بروز منظمة التحرير الفلسطينية وتكوينها رسمياً، حالة سياسية فلسطينية متناقضة. فقد بادر الجميع، بما فيهم حركة "فتح"، إلى المساهمة في عمل المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس، وأعلن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (1964)، وتم إقرار الميثاق الفلسطيني على قاعدة التوازنات العربية (ولا سيما مع الأردن وبما يتعلق بالسيادة على الضفة الغربية)، وتشكلت اللجنة التنفيذية الأولى على أساس أنها القيادة الفلسطينية الجديدة. وعلى الرغم من ذلك كله فقد ووجهت منظمة التحرير بحملة انتقاد حادة ومتصلة، ساهم فيها المؤيدون للعمل القومي العربي المشترك والداعون إلى عمل فلسطيني مستقل. وكانت الحجج لدى الطرفين متشابهة: فردية أحمد الشقيري؛ تبعية المنظمة للحكومات العربية؛ معاداة المنظمة للعمل الفدائي الفلسطيني.

والأمر الذي لا بد من ملاحظته هنا أن مبادرة حركة "فتح" إلى إطلاق العمل المسلح، ولّدت حالة نفسية ضاغطة على التنظيمات الفلسطينية القائمة. فقد أشاعت جواً من الحماسة الشعبية من دون أن تصل هذه الحماسة إلى حد القطيعة مع التيار الناصري السائد. وقامت الجهات المعنية بالتفاعل مع هذا الضغط بابتكار أساليب تنظيمية تجمع بين المنهجين، وهكذا قامت حركة القوميين العرب بإنشاء إقليم

فلسطين، كإقليم مستقل من أقاليم عمل الحركة، وبادرت إلى تدريب شباب الحركة الراغبين في العمل المسلح ضمن تنظيم أطلقت عليه اسم شباب الثأر. وبادرت أيضاً إلى التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية على إنشاء تنظيم فدائي سري، تابع للمنظمة، لكن أغلب الفاعلين فيه كانوا من التنظيم الفلسطيني في حركة القوميين العرب، واتخذ هذا التنظيم اسم أبطال العودة. وبينما كانت حركة "فتح" تقوم بعمليات فدائية، كانت هذه التنظيمات تقوم بدوريات داخل إسرائيل بهدف "التدريب"، أو بهدف "جمع المعلومات". وامتدت هذه الفترة المتأرجحة من مطلع سنة 1965 حتى اندلاع حرب حزيران/يونيو 1967. وكانت الهزيمة العربية المدوية في تلك الحرب إيذاناً بولادة مناخ فلسطيني جديد. وستبادر حركة "فتح"، وياسر عرفات بالتحديد، إلى الاستفادة من هذا المناخ إلى أقصى حد، وفي اتجاه تأكيد صحة وجهة نظرها فيما يتعلق بعدم قدرة الأنظمة العربية على تحرير فلسطين، وبشأن الحاجة إلى عمل فلسطيني مسلح مستقل. وبينما كان أنصار العمل القومي يرون فيما حدث هزيمة ونكسة قاسية، كان أنصار حركة "فتح" يرون أن النتائج إيجابية، إذ تفتح الباب أمام الشعب الفلسطيني ليمارس دوره المستقل.

التلاقي مع النظام العربي

لقد دار هذا الجدل في فترة الأشهر الستة التي تلت الهزيمة مباشرة. لكن ما إن مضت أشهر التوتر الأولى حتى نشأ وضع سياسي جديد ستكون له تأثيرات ضخمة ومصيرية في حركة "فتح" بالذات، وفي ياسر عرفات بالذات، إذ ستنتقل الحركة، بوعي، أو بنصف وعي، من كونها حركة متعارضة مع "النظام العربي" إلى حركة ستصبح جزءاً أساسياً من النظام العربي السائد، مع إمكان نشوء تعارضات فلسطينية – عربية هنا أو هناك، لكنها لا تعبر عن تناقض وقطيعة، بقدر ما تعبر عن اختلافات في الاجتهادات.

لقد قرر النظام الناصري إعادة بناء الجيش المصري، ورفع شعار "ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة." وحدث الأمر نفسه في سورية. وساندت الدول العربية هذا الاتجاه، وقدمت له التمويل اللازم. وكان من رأي مصر أنها تحتاج إلى فترة من الزمن لإعادة بناء الجيش، وتحتاج في هذه الفترة إلى أية قوة تشاغل الجيش الإسرائيلي تخفيفاً للضغط على الجبهة المصرية. ونظرت من هذا المنطلق إلى حركة المقاومة الفلسطينية الناشئة، ووجدت فيها ضالتها، فهي قوة عسكرية شعبية تستطيع مشاغلة إسرائيل عبر حدود الأردن وعبر حدود سورية، فتوفر لمصر (ولسورية) الفترة الزمنية اللازمة. ومن هذا المنطلق أيضاً قررت تبني حركة المقاومة الفلسطينية، وقررت تقديم العون لها بما يرفع من كفاءتها العسكرية، وأطلق عبد الناصر الشعار القائل "إن حركة المقاومة

الفلسطينية بعد العام 1967 هي أنبل ظاهرة عربية."

كانت حركة المقاومة الفلسطينية تعمل عبر الحدود، تتسلل بضعة كيلومترات إلى داخل الأراضي المحتلة وتشتبك مع دوريات الجيش الإسرائيلي، أو تزرع بعض الألغام هنا وهناك ثم تنسحب. كانت هذه العمليات ذات تأثير محدود في إسرائيل، فجاء عبد الناصر وقدم لحركة المقاومة الفلسطينية "صواريخ الكاتيوشا". وكان وجود تلك الصواريخ في حينه نقلة نوعية كبيرة، إذ يمكن بواسطتها ضرب إسرائيل وجيشها ومستعمراتها في عمق يصل إلى 15 كيلومتراً أو أكثر. كما عمدت مصر إلى تنظيم عمليات نوعية تتم في العمق الإسرائيلي، ولم تكن سياسياً قادرة على إعلان مسؤوليتها عن تلك العمليات. وتم الاتفاق بينها وبين حركة "فتح" على أن تقوم الحركة بتبنيها حين تتم. وكان من أبرزها نسف سفينة إسرائيلية حربية راسية في ميناء إيلات (تم إخراج فيلم مصري يروي قصة تلك العملية). وفي سياق هذه العلاقة، قبلها وفي أثنائها وبعدها، كانت حركة المقاومة تنمو ذاتياً، فتتشكل تنظيمات فلسطينية جديدة داخل الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وغزة)، تقوم بعمليات تلفت نظر العالم. وتتشكل تنظيمات جديدة في العواصم العربية (الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية المنشقة عنها، منظمة الصاعقة المرتبطة بسورية، جبهة التحرير العربية المرتبطة بالعراق)، حتى بلغ عدد التنظيمات الفدائية أحد عشر تنظيماً. وأشاعت هذه التنظيمات جدلاً فكرياً وسياسياً حاراً كان له تأثيره في كثير من التيارات السياسية العربية (فكر ماركسي ذو نزعة قومية يمارس العمل المسلح)، بينما كانت حركة "فتح" بعيدة عن هذا الجدل الفكري، وتتميز بتغلغل واسع في أوساط الجماهير، بحيث استطاعت أن تصبح الحركة الفدائية الأساسية. وساعدها على ذلك قرارها بخوض معركة الكرامة في آذار/مارس 1968، وهي معركة خاضتها حركة "فتح" بشكل أساسي، وقادها ياسر عرفات شخصياً، وكانت معركة ذات بعد سياسي أكثر مما هي معركة عسكرية. فمن خلالها برزت إرادة المواجهة للجيش الإسرائيلي مهما يكن تفوقه، ومن خلالها برزت إرادة الصمود كصورة بديلة من صورة الجيوش العربية المهزومة. وشكلت معركة الكرامة منعطفاً أساسياً في تاريخ حركة "فتح" جعل منها قبلة للجماهير المندفعة إلى المساهمة في العمل الفدائي ضد إسرائيل.

داخل هذه العملية التاريخية التي كانت تتشكل وسط آلاف التفصيلات، حاملة بين أعطافها كثيراً من الإيجابيات وكثيراً من السلبيات، كانت أغلبية المنظمات الفدائية (الماركسية أو القومية) تطرح الفكر القائل بضرورة تغيير الأنظمة العربية من أجل مواجهة ناجحة مع إسرائيل، وتعتبر العمل الفدائي الرافعة الثورية لمثل هذا التغيير المنتظر، بينما كانت حركة "فتح" ترفع شعار "عدم التدخل في الشؤون العربية الداخلية." أمّا على أرض الواقع، فقد كانت تتشكل صورة تبدو متناقضة، إذ يتشكل

عمل فدائي يستند إلى حركة جماهيرية واسعة، ويعتبر نفسه بديلاً من النظام العربي الذي انهزم سنة 1967، بينما يتشكل هذا العمل الفدائي وينمو داخل حاضنة عربية. فقد كان الأردن حاضنة جغرافية وشعبية، وهو مركز الوجود الأساسي، وكانت سورية حاضنة خلفية لا يمكن الاستغناء عنها (قواعد التدريب، قواعد التموين، موانئ تلقي السلاح ونقله، إلخ)، وكانت مصر حاضنة سياسية إضافة إلى خدمات التدريب والسلاح النوعي، وكانت الدول العربية كلها مصدر التمويل الأساسي للجميع. لكن هذه الصورة التي تبدو متناقضة، ستصل إلى ذروة تندمج فيها الصورة المزدوجة في صورة واحدة. ففي منتصف سنة 1968 بدأت التصدعات تظهر في منظمة التحرير الفلسطينية، إذ تمرد أعضاء اللجنة التنفيذية على "فردية" أحمد الشقيري، وأعلن الصندوق القومي عدم الاعتراف بتوقيعه المالي (عبد المجيد شومان)، وخرج ضابط فلسطيني من قاعدته في القاهرة يقود بضع دبابات نحو المكتب الرئيسي لمنظمة التحرير في حركة انقلابية عسكرية رمزية، فقدم أحمد الشقيري استقالته (إلى الشعب الفلسطيني)، بينما كان عبد الناصر يعرض على حركة "فتح" أن تتولى هي قيادة المنظمة "ليكسب وجودها شرعية عربية." وحين أعلنت الحركة قبولها هذا العرض، إنما كانت تعلن في الواقع انتماءها الرسمي إلى "النظام العربي"، وهو انتماء لا يمنع من بروز خلافات، أو من نشوء صراعات، أو من تكوّن محاور متباعدة، وهو ما كان عليه الحال بعد ذلك طوال أعوام مديدة. وحين عقد المجلس الوطني الخامس في القاهرة (شباط/فبراير 1969)، تكونت لجنة تنفيذية تضم ممثلين عن الفصائل الفدائية ("فتح"، الصاعقة)، وانتخب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية، ثم التحقت بمنظمة التحرير الفصائل الفدائية كافة، وبدأ عهد جديد من العمل الفدائي الفلسطيني.

التحول

كان الإطار السياسي لتلك المرحلة يتلخص عربياً بشعار "إزالة آثار العدوان"، وبقبول القرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن أواخر سنة 1967، وهو القرار الذي توقفت الحرب على أساسه. وأدارت الدول العربية انطلاقاً من ذلك مفاوضات مكثفة مع مندوب الأمم المتحدة الدبلوماسي السويدي (غونار يارينغ) الذي أسندت إليه مهمة تنفيذ القرار رقم 242. وقد قام يارينغ بجهد دبلوماسي بارز، ووضع صيغة عملية لتنفيذ القرار، لكنه ووجه برفض إسرائيلي واضح. أمّا فلسطينياً، فقد كان الإطار السياسي لتلك المرحلة يتلخص في شعار التحرير، وفي إعلان رفض القرار رقم 242. وكان يقال في إطار الشرح والتبرير إن القرار لا يتعامل مع القضية الفلسطينية، وإنما مع الأراضي التي احتلت سنة 1967، وإنه يبحث في قضية الشعب الفلسطيني كقضية لاجئين فقط. وابتدع عبد الناصر توليفة سياسية تقول: من حق الدول العربية أن تقبل

القرار رقم 242، ومن حق الثورة الفلسطينية أن ترفضه. واستمر هذا الوضع إلى أن بدأت بوادر الحرب تلوح من جديد، حين شعر العرب (مصر وسورية والسعودية) بأن الجيوش التي تمت إعادة بنائها أصبحت قادرة على خوض المعركة لاسترداد الأراضي المحتلة. وشهدت هذه الفترة ثلاثة أحداث مهمة: المواجهة الأردنية – الفلسطينية في أيلول/سبتمبر 1970؛ وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في الشهر نفسه؛ تسلم الرئيس أنور السادات الحكم من بعده، بينما كانت علاقات منظمة التحرير الفلسطينية قد ترسخت مع الاتحاد السوفياتي، الذي كان يواصل القيام بعملية حوار "لبقة" مع قيادة المنظمة بشأن خطها السياسي، ويحثها على طرح شعارات عملية. بدأت علاقات منظمة التحرير بالاتحاد السوفياتي على مستوى الحوار مع لجنة التضامن الآسيوي – الإفريقي (1970)، وتواصلت على مستوى الحوار شبه المنظم مع المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي (رومانوف). وكانت هذه اللقاءات تشهد طرح أسئلة سياسية على الفلسطينيين، مستخلصة من الحوار الذي يدور بين الطرفين. وتشكل تلك الأسئلة دعوة إلى التفكير في المعضلات، من نوع: هل تريدون تحقيق هدفكم مرة واحدة أم على مراحل؟ ما هي هذه المراحل؟ ما هي شعارات المرحلة الراهنة؟ إذا توصلتم إلى بناء كيان سياسي هل ستواصلون الكفاح المسلح؟ إلخ.

شهدت سنة 1973، في مناخ الاستعداد العربي للحرب، وفي مناخ الحوار الفلسطيني – السوفياتي، حالة حوار سياسية بادرت إليها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، برعاية فتحاوية، طرحت علناً، لأول مرة، شعار إنشاء كيان فلسطيني مستقل كهدف مرحلي للثورة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وطرحت أيضاً ما سمي برنامج الحد الأدنى الفلسطيني المتمثل في النقاط التالية: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، على أساس إنشاء دولته المستقلة في حدود سنة 1967، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. وقد أثار هذا الطرح جدلاً داخلياً فلسطينياً حاداً، كان، عملياً، بمثابة تمهيد لبرنامج النقاط العشر الذي بادرت حركة "فتح" (بالتفاهم مع الجبهة الديمقراطية والصاعقة) إلى طرحه في المجلس الوطني الثاني عشر الذي عقد في القاهرة بتاريخ 1974/6/1، أي بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 بفترة وجيزة. لقد تضمن البرنامج، لأول مرة، دعوة إلى إنشاء كيان فلسطيني، ودعوة إلى "التحرك سياسياً" من أجل هذا الهدف. وكانت هذه الدعوة إلى التحرك السياسي تعني عملياً بدء الانخراط في العملية السياسية العربية – الإسرائيلية. لكن البرنامج لم يتضمن إعلان القبول بالقرار رقم 242.[2]

(2) تعرضت قيادة منظمة التحرير لضغط مصري كثيف من أجل تضمين البرنامج المرحلي، ولو مجرد ذكر، إشارة إلى القرار رقم 242. واستمر وزير الخارجية المصري، إسماعيل فهمي، في مواصلة ضغوطه حتى عند بدء جلسة التصويت على البرنامج، ورن الهاتف داخل قاعة

لقد شكلت حرب تشرين الأول/أكتوبر بنتائجها الإيجابية الغطاء والمبرر الذي مكّن المنظمة من طرح هذا البرنامج. كما شكل هذا البرنامج بداية الاندماج الفلسطيني في المخطط السياسي العربي، وهو مرحلة ستطول، وستشهد تقلبات كثيرة، لكن قاعدتها الأساسية ستبقى قاعدة واحدة، هي العمل الفلسطيني – العربي المشترك. وقد نشأت عن هذا الاندماج سلسلة تطورات مهمة:

أولاً: اتخذ مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط يوم 1974/10/26 قراره التاريخي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ثانياً: استعملت الدول العربية (والاتحاد السوفياتي) نفوذها المعنوي عالمياً من أجل دعوة منظمة التحرير إلى إلقاء كلمة فلسطين في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تم لها ذلك. ووقف ياسر عرفات ليتحدث أمام الأمم المتحدة، لأول مرة، سياسياً، باسم فلسطين.[3]

ثالثاً: واصلت الدول العربية (والاتحاد السوفياتي) استعمال نفوذها المعنوي، لضمان قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد تم لها ذلك.

لقد شكلت هذه التطورات دفعة معنوية وسياسية كبيرة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتكرس ياسر عرفات من خلالها زعيماً عربياً وزعيماً عالمياً، بينما كانت العملية السياسية الدولية قد نشطت من جديد بواسطة وزير الخارجية الأميركي، هنري كيسنجر، الذي طرح نظرية العمل خطوة – خطوة. وبدأ كيسنجر خطوته الأولى بالعمل لإنجاز اتفاق فك الاشتباك بين الجيش المصري والجيش الإسرائيلي في سيناء، عبر ما عرف بمفاوضات الكيلو 101، من أجل تمهيد الجو للبدء بالمفاوضات السياسية. وقد نجح في هذه المهمة بينما تعقدت المهمة نفسها على الجبهة السورية، التي شهدت حرب استنزاف استمرت ستة أشهر، تم التوصل بعدها إلى اتفاق مماثل استعادت فيه سورية مدينة القنيطرة.

بدأ الحديث بعد مفاوضات فك الاشتباك عن محادثات سياسية تجري في مدينة جنيف (برعاية أميركية – روسية) لتطبيق القرار رقم 242 والقرار المتمم له رقم 338.

المجلس ثلاث مرات من أجل هذا الهدف، لكن الرئيس ياسر عرفات رفض الرضوخ للضغط.

(3) تشكلت ثلاث لجان لصوغ خطاب ياسر عرفات الذي سيلقى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان هناك اجتهاد بأن يتم صوغه على قاعدة القرارات الدولية المتعلقة بقضية فلسطين، ومنها قرار التقسيم الصادر سنة 1947، لكن ياسر عرفات رفض هذا التوجه وقال: يجب أن أتحدث باسم فلسطين كلها في أول حضور لنا أمام العالم. وتمت كتابة الخطاب على هذا الأساس، مع إشارة إلى الاستعداد للمساهمة في الحوار السياسي الدائر (لا تسقطوا غصن الزيتون من يدي).

وبدأ الحديث عن دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في هذه المفاوضات. وكان الشرط الأميركي لقبول ذلك هو الموافقة الفلسطينية على القرار رقم 242، لكن المنظمة لم تكن موافقة على هذا الطلب، واقترحت موافقة مشروطة سلباً تقول: إن المنظمة لا تقبل القرار رقم 242 لأنه لا يتضمن كذا وكذا. كما اقترحت موافقة مشروطة إيجاباً تقول: تقبل المنظمة القرار رقم 242 إذا تضمن كذا وكذا. وتولت كل من مصر والسعودية مناقشة هذا الأمر مع كيسنجر الذي رفض كل هذه الاقتراحات، وطالب بقبول فلسطيني غير مشروط للقرار. وهكذا لم يعد ممكناً تنظيم مفاوضات عربية – إسرائيلية تبحث في استعادة الأرض العربية وحل القضية الفلسطينية، وكان من تداعيات ذلك انفجار الحرب الأهلية في لبنان. ووقع في أجوائها انقسام وتصدع في النظام العربي حين أعلن الرئيس أنور السادات استعداده لزيارة إسرائيل، ونفذ ذلك فعلياً في 19/11/1977، حين زار القدس، ووقف تحت العلم الإسرائيلي، وألقى خطاباً في الكنيست. وأسفرت خطوة السادات عن اتفاق كامب ديفيد (17/9/1978)، ووقع نتيجة ذلك انقسام عربي فعلي، حين اتخذ قرار عزل مصر في القمة العربية التي عقدت في بغداد (2/11/1978)، ووقفت منظمة التحرير مع الدول العربية ضد مصر. وتم بعد ذلك عقد معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية التي أخرجت مصر من دائرة الصراع مع إسرائيل (26/3/1979).

هنا نشأ وضع عربي جديد، تختلف سماته عن كل ما كان سائداً قبل ذلك، وكان من أبرز ملامحه:

(1) تصدع أساسي في بنية النظام العربي، على الرغم مما بدا من تضامن في القمة العربية في بغداد.

(2) تولت القمة العربية تأمين تمويل كامل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتمويل كامل لدعم صمود الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (لمدة عشرة أعوام)، لكنها أسندت تطبيق البند الثاني من القرار إلى توافق أردني – فلسطيني مشترك عبر لجنة متخصصة بهذا الأمر.

(3) دفع خروج مصر من دائرة الصراع مع إسرائيل بسورية إلى محاولة ملء الفراغ الناشئ، عن طريق محاولة لإنشاء "الجبهة الشرقية"، وعلى قاعدة بناء التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل.

(4) ترافق ذلك مع صراع خفي سوري – عراقي بشأن من سيخلف مصر في قيادة المنطقة العربية.

وكان على منظمة التحرير الفلسطينية أن تنسج تحالفاتها العربية على قاعدة هذا الوضع العربي الجديد. وهنا.. دخل عرفات في سلسلة من المواقف الملتبسة، أبرزها:

- اتباع سياسات، ونسج تحالفات، داخل لبنان، تتناقض مع السياسات والمصالح السورية.
- مواصلة سياسة التقارب مع سورية، لكونها القاعدة الخلفية الوحيدة للثورة الفلسطينية، ولكونها خط المواجهة الأول والأساسي مع إسرائيل.
- البدء بنسج علاقة متدرجة مع العراق، من دون إيصالها إلى مرحلة استفزاز سورية.
- المراقبة الدائمة للوضع في مصر، وإبقاء خيوط اتصال سرية بها ولو على مستوى متدن (بواسطة مندوب المنظمة غير الرسمي سعيد كمال)، وفي ظل قناعة دائمة من ياسر عرفات بضرورة وجود علاقات مصرية – فلسطينية جيدة، وبأن أي علاقة أُخرى لا تعوض العلاقة بمصر. وبكلمة أُخرى، فإن سياسة عرفات في هذه المرحلة كانت اتباع سياسة تقارب هادئة لا تصل إلى مرحلة التحالف مع أي طرف، واتباع سياسة تباعد هادئة لا تصل إلى درجة القطيعة مع أي طرف. كانت السياسة الفلسطينية في المجمل سياسة انتظار، انتظار لشيء ما. وقد أثارت هذه السياسة غضب سورية، وبنت جذور التباعد، ثم القطيعة، بين سورية وعرفات. أمّا الأمر الذي كان ينتظره عرفات ليعيد بناء سياسته العربية، فقد جاء بشكل مدو تمثل في ثلاثة أحداث:

الأول: اغتيال الرئيس أنور السادات (6/10/1981).

الثاني: الحرب التي شنتها إسرائيل في حزيران/يونيو 1982 بهدف القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان.

الثالث: قيام الانشقاق داخل حركة "فتح" (أيار/مايو 1983) ودعم سورية للمنشقين، في ظل قرار سوري بإبعاد عرفات ومنعه من الإقامة بدمشق (24/6/1983)، وهو وضع أفرز مواجهة مسلحة فلسطينية – فلسطينية (وسورية) في مدينة طرابلس اللبنانية.

أتاحت هذه الأوضاع لعرفات أن ينتقل إلى تونس، وأن يبدأ من هناك بدأب شديد إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من بيروت، وبناء شبكة علاقاتها الدولية. كما أتاحت له الخروج من طرابلس بحماية فرنسية وبمواكبة بحرية مصرية (20/12/1983). ويبدو أن الاتفاق كان قائماً بشأنها سراً بين عرفات والرئيس المصري الجديد، حسني مبارك، إذ حل عرفات ضيفاً رسمياً على مصر، ناسفاً بذلك القطيعة العربية مع النظام المصري، وفاتحاً الباب من جديد لعودة مصر إلى الصف العربي حاملة معها اتفاقها مع إسرائيل. وكان الرئيس حسني مبارك أعاد، خلافاً لاتفاق كامب ديفيد، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بشعار الدولة الفلسطينية بدلاً من شعار الحكم الذاتي الذي نص عليه اتفاق كامب ديفيد. وشكل هذان

الموقفان غطاء سياسياً لمبادرة عرفات التي أثارت لغطاً فلسطينياً حاداً شمل حتى أعضاء قيادة حركة "فتح". كما أتاحت هذه الأوضاع إعلان حالة القطيعة مع سورية في مقابل بناء علاقة تقارب سريعة مع العراق، زادت في حدة علاقة العداء مع سورية، وما لبثت أن انعكست على الوضع في لبنان (حرب المخيمات خلال 1985 – 1986)، وأصبح عرفات بذلك طرفاً أساسياً في واقع الصراع القائم داخل النظام العربي.

مبادرة ريغن

عند خروج قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان، ارتأت الولايات المتحدة الأميركية أن الوضع أصبح مناسباً لتحرك سياسي دولي جديد يكون منسجماً مع تصوراتها لحل الصراع العربي – الإسرائيلي من بوابته الفلسطينية هذه المرة. ففي اليوم التالي لخروج عرفات من بيروت (1982/8/30)، أعلن الرئيس الأميركي رونالد ريغن مبادرته التي اتخذت اسم مبادرة ريغن، وجوهرها الأساسي أن تتحول منظمة التحرير الفلسطينية (وحركة المقاومة الفلسطينية) من منظمة عسكرية مقاتلة إلى منظمة سياسية مفاوضة. أمّا آلية التفاوض فتتم من خلال تحالف فلسطيني – أردني مشترك. لم تقبل منظمة التحرير مبادرة ريغن ولم ترفضها، لكنها تعاملت معها. رفضت الدعوة الأميركية إلى التحول إلى منظمة سياسية فقط، وقبلت دعوة التشارك مع الأردن، فتم عقد الاتفاق الأردني – الفلسطيني، وتم عقد المجلس الوطني في عمّان (على الرغم من مقاطعة المنشقين المدعومين من سورية) الذي افتتحه الملك حسين شخصياً. وبدأت في إثر ذلك محادثات أردنية – فلسطينية لوضع بنود الاتفاق موضع التطبيق، لكن كل اجتماع من هذه الاجتماعات كان ينتهي بمشكلة تفاوضية تحال على الاجتماع المقبل، حتى تراكمت المشكلات، ودفعت بالحكومة الأردنية إلى إعلان فشل الاتفاق وإعلان إنهائه. وكان المضمر في موقف عرفات في تلك المرحلة أنه يريد شراكة فلسطينية – مصرية لا شراكة فلسطينية – أردنية، وأن أي تنازل فلسطيني سيقدمه يكون عبر مصر لا عبر الأردن، لأن مصر، بحسب رأيه، تستطيع أن تستخلص له ثمن ذلك، بينما لا يستطيع الأردن أداء هذه المهمة. ومع توزع قوات الثورة الفلسطينية التي خرجت من لبنان على سبع دول عربية، ضعفت إلى حد كبير المكانة القتالية لحركة المقاومة ضد إسرائيل، وضعفت إلى جانبها المكانة السياسية لحركة المقاومة دولياً، بعد فشل الشراكة الأردنية – الفلسطينية التي تتطلع إليها الإدارة الأميركية. وبدأت منظمة التحرير الفلسطينية تعيش في تونس حالة من العزلة السياسية الدولية، مع نوع من العزلة العربية، حاول عرفات أن يتخطاها بزيارات مكثفة إلى كثير من الدول الآسيوية والإفريقية. وكثيراً ما ردد في تلك المرحلة شعاره القائل: يا وحدنا.

الانتفاضة

لكن خشبة الخلاص ما لبثت أن لاحت وسط مياه البحر الهائجة، وكانت الانتفاضة الفلسطينية هي خشبة الخلاص تلك (أواخر سنة 1987). شكلت الانتفاضة انتشالاً لمنظمة التحرير الفلسطينية ولحركة المقاومة الفلسطينية من وهدتهما، وأطلقت مكانتهما من جديد على الصعيد الدولي، وحملت جملة من المواصفات استدعت كسب تأييد عالمي واسع. فهي انتفاضة فوق الأرض الفلسطينية، وهي انتفاضة ضد جيش إسرائيلي محتل، وهي انتفاضة مدنية غير مسلحة، وهي انتفاضة تطالب بالاستقلال والحرية. ومن جانب آخر فقد كانت الانتفاضة انتصاراً كبيراً لحركة المقاومة، فهي استطاعت إذاً، وبعد أعوام طويلة من النضال والعمل المسلح ضد إسرائيل عبر الحدود العربية، أن تنقل المعركة إلى الداخل حيث المواجهة اليومية مع المحتل. لقد فجر الانتفاضة وقادها الجيل الجديد، وتستطيع حركة المقاومة أن تفخر بأنها استطاعت توليد هذا الجيل الفلسطيني الجديد ليؤدي دوره النضالي. وقد بادر ياسر عرفات فوراً إلى رسم سياسة متكاملة لدعم الانتفاضة الفلسطينية، فوفر الدعم المالي للناشطين وللناس وللمؤسسات، وحث على تشكيل قيادة ميدانية تنضوي فيها قيادات جميع الفصائل الفدائية العاملة على الأرض، وحافظ على توجيه الانتفاضة سياسياً عبر بيانات تصدر تباعاً بالتشاور مع قيادات الداخل. وقد أدى الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) دوراً بارزاً في متابعة هذا النشاط كله.

أحدثت الانتفاضة تأثيرها في الساحة الدولية، وبدأت حتى الولايات المتحدة الأميركية تناقش مع إسرائيل أنها فشلت في السيطرة على المناطق المحتلة (بعد سنة 1967)، وأنها يجب أن تبادر إلى خطوة ما في اتجاه عمل سياسي ينطوي على إرضاء الفلسطينيين. وفي المقابل بدأت الولايات المتحدة تناقش مع منظمة التحرير الفلسطينية (عبر الدول العربية وعبر بعض الوسطاء الفلسطينيين) أنها لن تتمكن من جني أي حصاد سياسي إلاّ إذا اعترفت "بشكل واضح" بالقرار رقم 242. وهنا بدأ ياسر عرفات يعدّ لانعطافة سياسية كبيرة. فمن أجل إيجاد تبرير منطقي للقبول الفلسطيني بالقرار رقم 242، بدأ العمل من أجل إعلان الاستقلال الفلسطيني، ومن أجل إعلان قيام دولة فلسطين، وحين يكون هناك استقلال ودولة مسؤولة عن شعبها وأرضها (في حدود سنة 1967)، يمكن التعامل مع القرار رقم 242 على غرار الدول العربية الأُخرى التي قبلته، وإلاّ يصبح رفض الاعتراف بالقرار بمثابة رفض لمبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلت في حرب 1967. وكانت هذه هي الفلسفة (المضمرة) لعقد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (12/11/1988)، التي تم الإعداد لها بعناية، بعد حوارات مكثفة مع الفصائل كافة، استمرت ستة أشهر كاملة، بحيث ذهبت جميعها إلى المجلس وهي جاهزة للموافقة على

بيان الاستقلال الفلسطيني، وعلى إعلان قيام دولة فلسطين، وذلك عبر بيانات جاهزة، تم صوغها بعناية كبيرة (بعد استشارات قانونية مع اتحاد المحامين العرب) لتتضمن صيغة اعتراف واقعي بوجود دولة إسرائيل، واستعداد واقعي لإنشاء دولة فلسطين إلى جانبها، على قاعدة قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1947، "والذي يمكن الاعتماد عليه لإعلان دولة فلسطينية."

وبعد شهر واحد بالتمام والكمال (1988/12/13)، ألقى عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف،[4] خطاباً كان الهدف الأساسي منه إعلان اعتراف فلسطيني بالقرار رقم 242. وقدم عرفات في خطابه الاعتراف بالقرار بصورة مشتتة وموزعة في جمل متناثرة داخل الخطاب، لكن هذا لم يعجب الولايات المتحدة ومندوبها، الجنرال ولترز، الذي طالب بإعلان اعتراف واضح ومباشر (من دون ألاعيب اللغة العربية بحسب ما قيل في تلك الفترة) كشرط لبدء حوار أميركي – فلسطيني. واستجابة لهذا الطلب عقد عرفات مؤتمراً صحافياً في اليوم التالي لخطابه أعلن فيه مباشرة أن منظمة التحرير الفلسطينية تقبل القرار رقم 242. وبدأت عقب ذلك، لأول مرة، مفاوضات أميركية – فلسطينية علنية ورسمية في تونس خلال سنة 1989.[5] وتفاءل عرفات بأن هذه المفاوضات ستدفع الأمور قدماً نحو الأمام، لكن ما هي إلاّ جلستان أو ثلاث، حتى اكتشف الوفد الفلسطيني أن الولايات المتحدة لا تفاوض، وإنما تبلّغ. فوجهة النظر الأميركية التي قدمها السفير بلليترو في جلسة المفاوضات الأولى، بقيت تتكرر وتتكرر في كل جلسة، مهما يكن نوع الخطاب الفلسطيني، أو نوع الأسئلة الفلسطينية الموجهة إلى الجانب الأميركي. كان الأميركيون يتجاهلون الخطاب الفلسطيني والأسئلة الفلسطينية، ويعيدون إلقاء الدرس حتى تصل الرسالة إلى أصحابها. وكان جوهر الرسالة إعلان التنازل عن العمل العسكري، وإعلان الاستعداد للعمل السياسي فقط، تطبيقاً لمبادرة الرئيس رونالد ريغن، الأمر الذي كانت منظمة التحرير غير جاهزة له بعد، ما لم يقدَّم لها ثمن في المقابل. وتعبيراً عن هذا الموقف الأميركي البارد، بادرت الولايات المتحدة إلى استغلال حادث خطف السفينة أكيلي لاورو لإعلان قطع الحوار مع المنظمة، وذلك على الرغم من الدور الفاعل الذي أدته المنظمة بإشراف مباشر من ياسر عرفات، لتأمين الإفراج عن السفينة، وهو ما تم عبر

(4) واصلت الولايات المتحدة الأميركية الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى ياسر عرفات، حتى بعد إعلان بيان الاستقلال. فرفضت منحه فيزا دخول إلى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة هناك (بحسب اتفاقية المقر). فاتخذت دول مجلس الأمن قراراً بنقل جلسة الجمعية العامة إلى جنيف. وظهر الأمر دعاوياً وكأن العالم كله يتحدى الولايات المتحدة، ويأتي إلى جنيف ليستمع إلى عرفات.

(5) ترأس هذه المفاوضات من الجانب الفلسطيني ياسر عبد ربه، ومن الجانب الأميركي السفير روبرت بلليترو الذي كان سابقاً مساعداً لوزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط.

مفاوضات حاسمة وسريعة.[6]

وهكذا.. فإن الضغط الأميركي على الإسرائيليين والفلسطينيين للقيام بعمل ما، لم يسفر عن نتيجة عملية، إلى أن وقع حدث مدو، هو احتلال العراق للكويت (1990/8/2). انقسم العرب في القمة العربية التي عقدت في القاهرة لمناقشة هذا الحدث (11 في مقابل 9). وكان موقف منظمة التحرير الفلسطينية منحازاً عملياً، وبغض النظر عن البيانات الرسمية، إلى العراق، بحكم التحالف الثنائي الذي كان قائماً بينهما منذ أعوام. وحين وقعت الحرب الأميركية – العربية من أجل خروج العراق من الكويت، باتت منظمة التحرير الفلسطينية في وضع لا تحسد عليه، فقد أصبح هناك حلف عربي رافض لها، ولم يعد الأمر مقصوراً على أزمة مع نظام واحد بعينه. وذهب البعض إلى حد القول بأن الوضع الجديد الناشئ يعني سقوط النظام العربي برمته. وترافق هذا السقوط للنظام العربي مع سقوط الاتحاد السوفياتي، وبروز الولايات المتحدة الأميركية كقطب عالمي وحيد، وأعلن الرئيس جورج بوش (الأب)، مع نهاية حرب الكويت، قيام النظام العالمي الجديد. وبدأ عهد من العمل السياسي يختلف عن كل ما سبقه، ذهبت فيه منظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤتمر مدريد، وإلى مفاوضات جنيف الثنائية (ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك)، وإلى مفاوضات أوسلو السرية.. وكان ما كان.■

(6) خطفت عناصر من جبهة التحرير الفلسطينية (أبو العباس) السفينة. وقاد مفاوضات الإفراج عنها في القاهرة هاني الحسن وأبو العباس.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf